

أوهام الاسترخاء

لماذا ستكون أمريكا والصين متنافستين دائماً؟



أوهام الاسترخاء

لماذا ستكون أمريكا والصين متنافستين

دائمتين؟

فورن افيرز

مايكل بيكلي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

26 آب 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مع تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين عما كانت عليه منذ أكثر من خمسين عاماً، عادت إلى الظهور حكاية خيالية قديمة: لو أن الولايات المتحدة تحدثت أكثر مع الصين واستوعبت صعودها، لكان من الممكن أن يعيش البلدان في سلام. وتقول القصة إنه من خلال عقد اجتماعات واسعة النطاق، يمكن لواشنطن أن تعترف بالخطوط الحمراء لبكين وتستعيد الخطوط الساخنة للأزمات والتبادلات الثقافية. وبمرور الوقت ومن خلال عدد لا يحصى من نقاط الاتصال وجهاً لوجه - أو بعبارة أخرى، إعادة الارتباط - يمكن للبلدين أن يستقرا في تعايش سلمي، وإن كان لا يزال تنافسياً. ويزعم بعض المحللين أن التحدث بما فيه الكفاية قد يؤدي إلى التوصل إلى صفقة كبرى تقضي بإنشاء مناطق نفوذ مستقرة وشيء أشبه بمجموعة الاثنين لحل المشاكل العالمية مثل تغير المناخ والأوبئة.

ومن هذا المنظور، فإن الحالة الكئيبة التي بلغتها العلاقات الأميركية الصينية ليست نتيجة حتمية لصراع قوتين عظميين متعارضتين أيديولوجياً حول مصالح حيوية. بل هو بالأحرى اختلاط بين الشركاء، تفاقم بشكل غير متناسب بسبب رد فعل الولايات المتحدة المفرط لمواجهة تجاوزات الصين، على حد تعبير سوزان شيرك، الباحثة في شؤون الصين ونائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابقة. فعلى مدى العقدين الماضيين، وفقاً لهذا التفكير، كانت الصين تفعل ببساطة ما تفعله القوى الصاعدة عادة: استعراض عضلاتها والمطالبة بدور أكبر في الشؤون العالمية. وعلى الرغم من أن العديد من تصرفات الصين، مثل تهديدها لتايوان، تثير قلق المدافعين عن إعادة المشاركة، فإن الهدف الرئيسي لانتقاداتهم هو الولايات المتحدة - وعلى وجه التحديد، سعيها الدؤوب لتحقيق التفوق والجهات الفاعلة التي تخدم مصالحها الذاتية والتي تقف وراء ذلك.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وفي هذا الخيال المظلم، يعمل الساسة المتباهون، ومقاولو الدفاع الجشعون، والنقاد المثيرون للإثارة، والناشطون المتحمسون في مجال حقوق الإنسان، والبيروقراطيون المتحاربون، على تأجيج نيران التنافس من أجل الربح، مما يخلق غرفة صدى تزاخم وجهات النظر المختلفة. ومن المفترض أن بعض الأفراد يكررون روايات متشددة لحماية حياتهم المهنية. والنتيجة، كما زعم الصحفي والمؤلف فريد زكريا، هي أن "واشنطن استسلمت للتفكير الجماعي الخطير بشأن الصين". وإن حقيقة أن معظم الأميركيين لديهم أيضاً وجهات نظر متشددة بشأن الصين تقدم دليلاً إضافياً على مدى العدوانية غير العقلانية التي أصبحت عليها السياسة الأمريكية. فقد أصر المؤرخ ماكس بوت على أن "المشكلة اليوم لا تكمن في أن الأميركيين لا يهتمون بالقدر الكافي بصعود الصين". "فالمشكلة هي أنهم فريسة للهستيريا والذعر الذي يمكن أن يقود الولايات المتحدة إلى حرب نووية لا داعي لها". وبالنسبة لأولئك الذين يدافعون عن إعادة المشاركة، فإن الحل لدوامه العداء هذه واضح ومباشر. أولاً، نزع فتيل التوترات من خلال الدبلوماسية النشطة والتجارة والتبادلات الشعبية. فبعد ذلك، قم بإنشاء منتدى جديد حيث يمكن للمسؤولين من كل دولة أن يجتمعوا بانتظام للتوصل إلى اتفاقيات. ووفقاً للمؤرخ آدم توز، بغض النظر عن البنية الدقيقة للمفاوضات، فإن الهدف الأساسي هو نفسه: التكيف مع الصعود التاريخي للصين". ويرى بعض المدافعين عن إعادة الارتباط أن التكيف لن يؤدي إلا إلى خفض الحواجز التجارية أمام الصين، وهي الخطوة التي اقترحتها وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين في وقت سابق من هذا العام. لكن مراقبين آخرين يفضلون تقديم تنازلات أكثر جذرية. فعلى سبيل المثال، حث العالم السياسي جراهام أليسون، في هذه الصفحات، على أن تقبل الولايات المتحدة مجال نفوذ الصين التقليدي في آسيا. ومن المفترض أن يعني ذلك منح بكين قدرًا أكبر من الحرية في بحر الصين الجنوبي، والتخلي عن تايوان، والتخلي عن القوة الأمريكية في المنطقة. فمن المؤكد أن العالم سيكون في وضع أفضل إذا تمكنت القوى العظمى من تسوية حساباتها من خلال الدبلوماسية بدلا من التنافس في المنافسة الأمنية. ومع ذلك، فإن تاريخ التنافس بين القوى العظمى، والعلاقات بين الولايات المتحدة والصين على وجه الخصوص، يشير إلى أن المزيد من المشاركة من غير المرجح أن تؤدي إلى إصلاح العلاقات بين البلدين، وإذا تم تنفيذها على عجل، فقد تؤدي في الواقع إلى تحفيز الصراع العنيف.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ومن بين أكثر من عشرين منافسة بين القوى العظمى على مدار المائتي عام الماضية، لم ينته أي منها بحوار بين الأطراف للخروج من المشاكل. وبدلاً من ذلك، استمرت المنافسات حتى لم يعد أحد الطرفين قادراً على الاستمرار في القتال أو حتى اتحد الجانبان ضد عدو مشترك. فعلى سبيل المثال، أوقفت الولايات المتحدة والصين تنافسهما مؤقتاً للتحالف ضد الاتحاد السوفييتي خلال النصف الأخير من الحرب الباردة، وهي المنافسة التي انتهت فقط عندما دخل الاتحاد السوفييتي في مرحلة الانحدار النهائي. وفي كل الأحوال، كانت التحولات في ميزان القوى شروطاً مسبقة للتسويات المستدامة. وقبل تلك التحولات، كانت فترات الانفراج عادةً مجرد فرص لإعادة تجميع صفوفهم وإعادة تحميل أنفسهم للجولة التالية من المنافسة. وفي بعض الحالات، كما هو الحال عندما سعت المملكة المتحدة إلى تحسين العلاقات مع ألمانيا من عام 1911 إلى عام 1914 ومرة أخرى في عام 1938، مهد السعي إلى الانفراج الطريق إلى الحرب.

ومن غير المرجح أن تخالف الولايات المتحدة والصين هذا النمط. وتتعارض مصالحهما الحيوية، وهي متجذرة بقوة في أنظمتها السياسية، ومناطقهما الجغرافية، وتجاربهما الوطنية. كما أن العديد من الروابط التي تربط البلدان ببعضها البعض، مثل تجارتها الواسعة، تفرقها أيضاً من خلال إعطاء صناعات السياسات أسباباً إضافية للقتال ونقاط ضغط لاستغلالها. ولا يستطيع أي من الطرفين أن يقدم تنازلات كبيرة دون أن يفضح نفسه. وبعد عقود من التعامل مع بعضهما البعض، تراكمت لدى كل من الحكومتين قوائم طويلة من المظالم، وتنظران إلى بعضهما البعض بقدر كبير من عدم الثقة. فقد حاولت الولايات المتحدة العمل مع الصين مراراً وتكراراً منذ السبعينيات وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك، نظر كبار القادة الصينيين باستمرار إلى التواصل الأمريكي، وخاصة المحاولة الأمريكية لدمج الصين في النظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، باعتباره شكلاً ماكرراً من الاحتواء - وهي مؤامرة مصممة لإضعاف قبضة الحزب الشيوعي الصيني وحبس الصين في تبعية اقتصادية وتبعية سياسية للغرب. وكان التواصل الأمريكي مع الصين خلال هذه الفترة أكثر اتساعاً من المقترحات التي يدرسها صناعات السياسة الأمريكيون اليوم بجدية. ومع ذلك، فشلت هذه المبادرات في إحداث تغيير جذري في التقييمات الصينية للنوايا الأمريكية أو في ثني جهود الحزب الشيوعي الصيني للسيطرة على شرق آسيا وخارجها.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

والحقيقة هي أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين من غير المرجح أن يهدأ دون حدوث تحول كبير في ميزان القوى. ويتعين على الولايات المتحدة أن تتخذ خيارات سياسية بناءً على هذا الواقع وألا تنشغل بالخيال. وهذا لا يعني قطع الدبلوماسية أو إغلاق المحادثات بالكامل، بل يعني الوضوح بشأن ما يمكن أن يحققه هذا النوع من المشاركة بشكل واقعي. فهناك من الأسباب ما يدعونا إلى الأمل في تراجع القوة الصينية في الأمد المتوسط، وهو ما قد يفتح المجال أمام تحقيق اختراق دبلوماسي حقيقي. ولكن لتحقيق هذه الغاية، يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها ردع العدوان الصيني على المدى القريب وتجنب التنازلات التي تعطل الاتجاهات المواتية على المدى الطويل.

لقد أصبحت الولايات المتحدة والصين حسب ما يسميه علماء السياسة "منافسين دائمين"، أي البلدان التي خصت بعضها البعض بمنافسة أمنية شديدة. فعلى مدى القرون القليلة الماضية، شكلت هذه الأزواج 1% فقط من العلاقات الدولية في العالم، ولكنها شكلت أكثر من 80% من حروبه. ولنتأمل هنا الصدمات المتكررة بين الهند وباكستان، واليونان وتركيا، والصين واليابان، وفرنسا والمملكة المتحدة.

اذ لا يتقاتل المتنافسون لأنهم سيئون فهم بعضهم البعض، بل لأنهم يعرفون بعضهم البعض جيداً. فلديهم صراعات حقيقية لمصالح حيوية وغير قابلة للتجزئة، بما في ذلك عادة النزاعات الإقليمية، وهي السبب الرئيسي للحرب. وتتداخل خطوطها الحمراء ومناطق نفوذها. وإن محاولات أحد الجانبين لحماية نفسه، من خلال تحديث جيشه على سبيل المثال، تهدد بطبيعتها الجانب الآخر. وإذا كانت اقتصاداتها متشابكة، كما هي الحال غالباً، فإن المنافسين يستخدمون التجارة كسلاح، ويسعون إلى احتكار إنتاج السلع الاستراتيجية والسيطرة عليه على الجانب الآخر. فعلى سبيل المثال، خاضت المملكة المتحدة وألمانيا منافسة تجارية شرسة قبل أن تندلع حرب بينهما في الحرب العالمية الأولى.

وعادة ما يتبنى المنافسون أيديولوجيات متباينة وينظرون إلى نجاح أو انتشار نظام معتقدات الطرف الآخر باعتباره تهديداً تخريبياً لأسلوب حياتهم. فعلى سبيل المثال، لم تحاول فرنسا الثورية التغلب على منافسيها الأوروبيين فحسب؛ كما هددت بإسقاط أنظمتهم الملكية من خلال قوة مثالها. ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، واجهت القوى الفاشية الديمقراطية، وخلال الحرب الباردة، قسمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي جزءاً كبيراً من العالم إلى كتل رأسمالية وشيوعية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وعلاوة على ذلك، فإن المنافسين يشتركون في تاريخ من الدماء الفاسدة. وإن العداء المتبادل بينهما يتغذى على أعمال العدوان الماضية والخوف من المزيد في المستقبل. وما عليك إلا أن تسأل الصينيين اليوم عن شعورهم تجاه اليابان. وبمجرد أن تبدأ المنافسات، يصبح من الصعب للغاية إنهاء المنافسات. ووفقاً للبيانات التي جمعها علماء السياسة مايكل كولاريسي، وكارين راسلر، ووليام طومسون، كان هناك 27 تنافساً بين القوى العظمى منذ عام 1816. واستمرت هذه الصراعات لأكثر من خمسين عاماً في المتوسط وانتهت بوحدة من ثلاث طرق. وبحسب إحصائياتي، انتهت 19 منها -الأغلبية العظمى- بالحرب، حيث هزم أحد الطرفين الطرف الآخر لإجباره على الاستسلام. فقد انتهت ستة منافسات أخرى بتحالف الجانبين ضد عدو مشترك. ففي أوائل القرن العشرين، على سبيل المثال، وضعت المملكة المتحدة خلافاتها مع فرنسا وروسيا والولايات المتحدة جانباً لتتحالف ضد ألمانيا؛ وكانت النتيجة الحرب العالمية الأولى. وأخيراً، كانت هناك الحرب الباردة. فعندما انهار الاتحاد السوفييتي، انتهت منافساته مع الولايات المتحدة والصين سلمياً، على الرغم من أن موسكو شنت في العقود السابقة حرباً حدودية صغيرة ضد الصين وحروباً متعددة بالوكالة مع واشنطن في أجزاء مختلفة من العالم. و اليوم، يخشى الكثير من الناس اندلاع حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين، ولكن تاريخياً، كان هذا النوع من المواجهة المتوترة هو أفضل نتيجة ممكنة لأنه يتجنب القتال على نطاق واسع.

وفي مواجهة هذا السجل، فإن أولئك الذين يدافعون عن مشاركة الولايات المتحدة بشكل أكبر مع الصين قد يجيبون بأنهم لا يسعون إلى إنهاء فوري للتنافس بين الولايات المتحدة والصين، بل مجرد الانفراج، وهي فترة تهدئة تسمح للجانبين بوضع حواجز على علاقتهما. ومع ذلك، فإن تاريخ الانفراج بين القوى العظمى لا يوفر سوى القليل من الراحة. ونادراً ما استمرت مثل هذه الفترات طويلاً، حتى في ظل الظروف المواتية. وكانت الحالة الأكثر نجاحاً، وهي الوفاق الأوروبي - وهو تحالف من الأنظمة الملكية تأسس في عام 1815 بعد الحروب النابليونية لسحق الثورات الليبرالية - كان يتمتع بكل المكونات اللازمة لتحقيق انفراج دائم: إيديولوجية مشتركة، وعدو مشترك، وشراكات تصاغ في الحرب. لكن كبار قادتها توقفوا عن الاجتماع بعد عام 1822، وأرسلوا بدلاً من ذلك مبعوثين من المستوى الأدنى. وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مزق الحفل حرب باردة بين أعضائه الليبراليين والمحافظين.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وكان هذا الحفل ناجحاً عندما كانت المصالح الأساسية للأعضاء تتفق، ولكن عندما تصدع الإجماع المحافظ، تصدع أيضاً الحفل الذي اندلع في حرب ساخنة بسبب شبه جزيرة القرم في عام 1853. ويوضح هذا الفشل نقطة أكثر عمومية: وهي أن حواجز الحماية تكون في أغلب الأحيان نتيجة للسلام ، ليست طرق فعالة للحفاظ عليه. وعادة ما يتم تشييدها في الأوقات الجيدة أو بعد الأزمات مباشرة - عندما تكون الحاجة إليها أقل - ليتم تدميرها في الأوقات العصيبة. فقد تم تركيب حواجز الحماية الأكثر تفصيلاً في التاريخ بعد الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك ميثاق كيلوغ-بريان الذي يحظر الحرب وعصبة الأمم، وهي منظمة رسمية للأمن الجماعي؛ لقد فشلوا في منع الحرب العالمية الثانية.

فأولئك الذين يدعون واشنطن إلى الانخراط بشكل أعمق مع بكين يصفون السعي إلى الانفراج بأنه خالي من المخاطر: قد يفشل، لكنه لا يمكن أن يضر ويستحق المحاولة. ولكن عندما يكون تضارب المصالح بين المتنافسين شديداً، فإن الجهود المفرطة للحث على الانفراج قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. فقد ساهم الانفراج الأنجلو-ألماني في الفترة من 1911 إلى 1914 في اندلاع الحرب العالمية الأولى من خلال تغذية ألمانيا بالأمال الزائفة في أن تظل المملكة المتحدة على الحياد في حرب قارية. وما بين عامي 1921 و1922، اجتمعت أكبر القوى البحرية في العالم في العاصمة الأمريكية لمناقشة نزع السلاح في مؤتمر واشنطن البحري. ومع ذلك، جاءت هذه الجهود بنتائج عكسية في نهاية المطاف، مما أدى إلى اقتراب آسيا من الحرب العالمية الثانية، حيث أشارت الولايات المتحدة إلى أنها ستعارض التوسع الياباني ولكنها لن تبني القوة البحرية اللازمة لفرض هذا الحظر. ومكنت اتفاقية ميونيخ لعام 1938، التي أعطت ألمانيا الإذن بضم جزء من تشيكوسلوفاكيا، النازيين من غزو بولندا في العام التالي. وفي عام 1972، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التزامهما بـ"التعايش السلمي" ووقعتا اتفاقيات للحد من الأسلحة والتجارة.

ومع ذلك، بدأ الانفراج في الانهيار في العام التالي، عندما اصطفت القوى العظمى على طرفي نقيض في حرب يوم الغفران، التي أعقبها صراع بالوكالة في أنغولا في الفترة من 197 إلى 195، والغزو السوفياتي لأفغانستان في عام 1979، والعديد من الأزمات النووية المرعبة في البلاد أوائل الثمانينات.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وكما يحدث في كثير من الأحيان، كان الانفراج يعني أشياء مختلفة لكل جانب. فقد اعتقد الأميركيون أنهم جمدوا الوضع الراهن؛ اعتقد السوفييت أنه تم الاعتراف بهم كقوة عظمى مع كل الامتيازات المصاحبة، بما في ذلك الحق في نشر الثورة. وبمجرد أن كشفت الأحداث عن تلك التفسيرات المتضاربة، عاد التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من جديد.

وخلاصة القول هي أن التنافس بين القوى العظمى لا يمكن تغطيته بمذكرات التفاهم. فالدبلوماسية ضرورية ولكنها غير كافية لحل النزاعات بالطرق السلمية. وتتطلب التسويات المستدامة أيضاً توازنات قوى مستقرة، والتي لا تظهر عادة من خلال الحديث السعيد ولكن بعد أن يدرك أحد الأطراف أنه لم يعد قادراً على المنافسة.

واليوم، أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين تتمتع بكل مظاهر التنافس الدائم. فبادئ ذي بدء، القضايا الرئيسية محل النزاع هي في الأساس شؤون مربحة للخسارة. ويمكن حكم تايوان من تايبيه أو بكين، ولكن ليس من كليهما. ويمكن أن يكون بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي مياهاً دولية أو بحيرة تسيطر عليها الصين. ويمكن تجنب روسيا أو دعمها. ويمكن تعزيز الديمقراطية أو سحقها. ويمكن أن تكون شبكة الإنترنت مفتوحة أو خاضعة لرقابة الدولة. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن سلسلة تحالفاتها في شرق آسيا تمثل تأميناً حيوياً وقوة للاستقرار؛ بالنسبة للصين، يبدو الأمر وكأنه تطويق معادٍ. فكيف ينبغي التعامل مع تغير المناخ؟ فمن أين أتى كوفيد-19؟ إذا سألت نفسك في بكين وواشنطن، فمن المرجح أن تسمع إجابات غير قابلة للتوفيق.

والأهم من ذلك هو أن الخصمين يحملان رؤى متباينة للنظام الدولي. ويريد الحزب الشيوعي الصيني عالماً تكون فيه ما يعتبرها حضارات استبدادية قديمة حرة في حكم مناطق نفوذها التقليدية. وعلى النقيض من ذلك، تريد الولايات المتحدة إلقاء هذه المجالات في مزبلة التاريخ من خلال حماية سيادة الدول الأضعف ودمجها في نظام تجاري مفتوح. وإن التنافس بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر من مجرد مجموعة من النزاعات الدبلوماسية - فهو أيضاً صراع لتعزيز أنماط مختلفة من الحياة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وما يزيد الطين بلة أن أياً من الطرفين لا يستطيع أن يطمئن الطرف الآخر بمصادقية من دون أن يفقد بعض القدرة على تحميله المسؤولية. ويدعو أنصار إعادة الارتباط الولايات المتحدة والصين إلى احترام الخطوط الحمراء لكل منهما. لكن تحقيق ذوبان الجليد بشكل مستدام في العلاقات سيتطلب تخلي جانب واحد على الأقل عن العديد من خطوطه الحمراء تمامًا. وتريد الصين من الولايات المتحدة إنهاء مبيعات الأسلحة إلى تايوان، وتقليص الوجود العسكري الأمريكي الإجمالي في شرق آسيا، وتقاسم التكنولوجيا الأمريكية مع الشركات الصينية، وإعادة فتح السوق الأمريكية أمام طوفان الصادرات الصينية، والتوقف عن الترويج للديمقراطية في جوار الصين، والسماح لروسيا كسب حربها في أوكرانيا. ومن جانبها، تريد الولايات المتحدة من الصين أن تخفض إنفاقها الدفاعي، وتمتنع عن العدوان في مضيق تايوان، وتوقف عسكرة بحر الصين الجنوبي، وتكبح جماح الدعم الصناعي والتجسس، وتسحب دعمها لروسيا وغيرها من الأنظمة الاستبدادية.

ومع ذلك، لا يستطيع أي من الطرفين منح مثل هذه التنازلات من دون تمكين الطرف الآخر من الضغط من أجل المزيد. فإذا تراجعت الصين عن تايوان عسكرياً، على سبيل المثال، فقد تنجرف الجزيرة نحو الاستقلال؛ ولكن إذا توقفت الولايات المتحدة عن تسليح تايوان، فإن التوازن العسكري سوف يتحول بشكل جذري لصالح بكين. وإذا سمحت الصين لروسيا بالخسارة في أوكرانيا، فإن الحزب الشيوعي الصيني سوف يواجه قوة نووية مترنحة على عتبة بابه والولايات المتحدة المنتصرة المتحررة للتركيز على آسيا؛ ولكن إذا سمحت الولايات المتحدة لروسيا بالانتصار، فقد يتشجع المحور الصيني الروسي للاستيلاء على المزيد من الأراضي، مثل تايوان أو دول البلطيق، من الغرب المحبط. وإذا تخلت الصين عن سياساتها الصناعية، فإنها بذلك تتنازل عن تفوقها التكنولوجي لصالح الولايات المتحدة؛ لكن واشنطن لن تلتزم بالنزعة التجارية الصينية ودون تفريغ الاقتصاد الأمريكي وما تبقى من النظام التجاري العالمي المفتوح. فإذا توقف الحزب الشيوعي الصيني عن دعم الأنظمة الاستبدادية، فإنه سيخاطر بموجات من الثورات الشعبية، مثل تلك التي حدثت في عام 1989 والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن أن تنشط النشطاء الليبراليين في الداخل وتجلب إلى السلطة أنظمة في الخارج قد تكون أكثر ميلاً إلى السلطة. ففرض عقوبات على الصين بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، إذا توقفت الولايات المتحدة عن مساعدة وحماية الديمقراطيات الوليدة، فقد يختفي بعضها خلف الستار الحديدي الرقمي لبكين.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ولا يمكن للدبلوماسيين الذين يجلسون حول الطاولة أن يقايضوا هذه المصالح المتضاربة، لأنها متجذرة ليس فقط في النظام السياسي لكل دولة، بل وأيضاً في ذكرياتها التاريخية ومناطقها الجغرافية. وإن الثقافة السياسية الصينية المعاصرة متأصلة في كارثتين: "قرن الإذلال" (الذي حدث من عام 1839 إلى عام 1949)، عندما مزقت القوى الإمبريالية البلاد، وثورات عام 1989 التي أطاحت بالاتحاد السوفييتي وغيره من الأنظمة الشيوعية. وكاد أن يبطل الصين. وإن التوجيه الرئيسي للحزب الشيوعي الصيني هو عدم السماح للصين بالتسلط أو الانقسام مرة أخرى - وهو الهدف، كما يعتقد قادة الصين، يتطلب تكديس الثروة والسلطة بلا هوادة، وتوسيع السيطرة الإقليمية، والحكم بقبضة حديدية. وباعتبارها اقتصاداً مزدهراً في وقت متأخر، يتعين على الصين أن تستخدم الأساليب التجارية لتسلق سلاسل القيمة العالمية التي احتكرها الغرب لفترة طويلة. ومع وجود الصين محاطة بـ 19 دولة، العديد منها معادية أو غير مستقرة، يعتقد قادة البلاد أنه يجب عليهم إنشاء محيط أمني واسع يشمل تايوان، وأجزاء من الهند، ومعظم بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، حيث تأتي 90% من التجارة وتدفق النفط من بحر الصين الجنوبي. وإن التوسع هو أيضاً ضرورة سياسية. ويبرر الحزب الشيوعي الصيني حكمه الاستبدادي جزئياً بالوعد باستعادة الأراضي التي فقدها خلال قرن الإذلال. كما وإن تجريد هذه المناطق من السلاح الآن يعني التنازل عن المهمة الجلييلة التي يضطلع بها الحزب الشيوعي الصيني المتمثلة في إعادة وحدة الصين مرة أخرى، وبالتالي تقليص قدرته على استخدام القومية المناهضة للأجانب كمصدر للشرعية.

وربما تكون المصالح الأميركية أقل رسوخاً، لكنها تظل ثابتة إلى حد لا يسمح لها بالاستسلام دون صراع. وباعتبارها دولة ديمقراطية غنية محاطة بحلفاء ومحيطات، فإن الولايات المتحدة تحب الأشياء كما هي. ويتلخص هدفها الرئيسي في سياستها الخارجية في منع التهديدات الخارجية من إفساد الثروة والحرية التي يتمتع بها مواطنوها في الداخل. إذ يرغب العديد من الأميركيين في تجنب التشابكات الخارجية، لكن الحربين العالميتين والحرب الباردة أظهرتا أن الأنظمة الاستبدادية القوية يمكن ويجب احتواؤها - وأنه من الأفضل القيام بذلك في وقت مبكر، قبل أن تجتاح دولة عدوانية منطقتها، من خلال الحفاظ على تحالفات قوية في زمن السلم. وربما ينسى الأميركيون هذا الدرس في نهاية المطاف مع مرور الأجيال التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لكنها في الوقت الحالي لا تزال تشكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وخاصة تجاه الصين. عندما يراقب صناع السياسة الأميركيون الصين وهي تحاول إعادة رسم خريطة شرق آسيا، أو دعم الغزو الروسي لأوكرانيا، أو حبس الأقليات العرقية في معسكرات الاعتقال، فإنهم لا يرون مجرد سلسلة من الخلافات السياسية، بل يرون اعتداء متعدد الأوجه على النظام الذي عزز أمن الولايات المتحدة وسياساتها وتحقيق الرخاء للأجيال. ونظراً لأن المخاطر تبدو عالية للغاية، فإن التسوية، حتى بشأن قضية واحدة، يصعب على القادة على كلا الجانبين قبولها.

ويشير أنصار إعادة الارتباط، عن حق، إلى أن الصين والولايات المتحدة مرتبطتان ببعضهما البعض بأشكال مختلفة من الضعف المتبادل. ولا يريد أي من البلدين الحرب، أو تغير المناخ الجامح، أو الأوبئة، أو الكساد العالمي. وإن الاقتصاديين الأمريكي والصيني متشابكان. حيث تمتلك كلتا الحكومتين ترسانات نووية وتريد منع الدول الأخرى من الحصول عليها. ومع احتمال أن تكون تكاليف الصراع مدمرة وفوائد التعاون واضحة للغاية، فلا بد أن يكون الحفاظ على السلام سهلاً نسبياً، على الأقل من الناحية النظرية.

ولكن من الناحية العملية، قد يؤدي الضعف المتبادل إلى تفاقم التنافس. فعلى سبيل المثال، ينخرط كل من البلدين في استفزازات عسكرية تقليدية، ربما على افتراض أن الجانب الآخر لن يخاطر أبداً بتبادل نووي بإطلاق النار. حيث يطلق الباحثون على هذا "مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار"، حيث يؤدي الإيمان المفرط بالردع النووي إلى جعل الحرب التقليدية أكثر احتمالاً. ويرى بعض المحللين الصينيين أن جيش التحرير الشعبي قادر على تدمير القواعد الأمريكية في شرق آسيا في حين تعمل القوات النووية الصينية على ردع الانتقام الأمريكي ضد أهداف في البر الرئيسي الصيني. وفي الوقت نفسه، يدعو بعض مخططي الدفاع الأميركيين إلى تدمير القواعد البحرية والجوية الصينية في وقت مبكر من الصراع، معتقدين أن التفوق النووي الأمريكي من شأنه أن يجبر الصين على التراجع بدلاً من التصعيد. وبدلاً من تخفيف التوترات، ربما تعمل الأسلحة النووية على تأجيلها.

وينطبق الشيء نفسه على الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وكما أشار الباحث في العلاقات الدولية ديل كوبلاند في مجلة فورين أفيرز، عندما يصبح الشركاء التجاريون منافسين جيوسياسيين، فإنهم يبدأون في الخوف من الانقطاع عن السلع الحيوية والأسواق وطرق التجارة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ولسد نقاط ضعفهم، يشرعون في السعي لتحقيق الاعتماد على الذات، باستخدام أدوات مختلفة لسلطة الدولة، مثل المساعدات، والقروض، والرشاوى، ومبيعات الأسلحة، ونقل التكنولوجيا، والقوة العسكرية، لتأمين شرايين حياتهم الاقتصادية. والنتيجة هي "دوامة الأمن التجاري" التي أظهر كوبلاند أنها ساعدت في تأجيج العديد من أعظم الحروب في التاريخ. وعلى النقيض من ذلك، كان استقلال اقتصاد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمثابة قوة استقرار في الحرب الباردة الأصلية، كما لاحظ المؤرخ جون لويس جاديس.

ويحمل الوضع الاقتصادي للصين اليوم تشابهاً أكبر مع اقتصادات ألمانيا وإيطاليا واليابان في النصف الأول من القرن العشرين: إذ تستورد الصين معظم موادها الخام عبر نقاط ضيقة لا تستطيع السيطرة عليها بشكل كامل، وتعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى الولايات المتحدة وحلفائها. ولديها سبب وجيه للقلق من أن هذه البلدان قد تمنعها من الوصول إلى الموارد والأسواق في حالة حدوث أزمة. وبعد أن شاهدت الغرب يشل الاقتصاد الروسي بالعقوبات، تفيد التقارير أن الصين تضاعف جهودها للانفصال عن الولايات المتحدة. ومن خلال ما يسمى بسياسة التداول المزدوج، تستخدم الصين إعانات الدعم والحوافز التجارية لإعادة توجيه اقتصادها حول سوقها المحلية وتقوم بإنشاء مناطق مميزة في الخارج لتأمين المواد الخام والأسواق التي تفتقر إليها في الداخل. وأثارت هذه التحركات بدورها قلق الولايات المتحدة، التي ترد بحملتها الخاصة من أجل التفوق الاقتصادي. وبدلاً من الجمع بين البلدين، فإن التجارة تدفعهما إلى مزيد من التباعد.

المشاركة أم الاحتواء؟

يزعم أولئك الذين يضغطون من أجل المزيد من المشاركة مع الصين أن الولايات المتحدة ينبغي لها أن "تختبر الاقتراح" القائل بأن المبادرات الدبلوماسية قد تؤدي إلى إطلاق دورة من التعاون مع الصين، كما اقترحت الباحثة جيسيكا تشن فايس في مجلة الشؤون الخارجية العام الماضي. ولكن هذا الاقتراح تم اختباره مرات عديدة في العقود الأخيرة، وكانت النتائج بعيدة كل البعد عن الاطمئنان. فقد قدمت الولايات المتحدة تنازلات خلال تلك الحقبة من المشاركة التي لا يمكن تصورها اليوم، بما في ذلك تسريع اندماج الصين في سلاسل التوريد الغربية، ونقل الأسلحة إلى الجيش الصيني والتكنولوجيا المتقدمة إلى الشركات المملوكة للحزب الشيوعي الصيني، والترحيب بدخول الصين إلى المنظمات الدولية الكبرى، بهدوء. وان تشجيع تايوان على التفكير في التوحيد السلمي، والتقليل من أهمية انتهاكات الحزب الشيوعي



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الصيني لحقوق الإنسان. ومع ذلك، تكشف الوثائق الداخلية أن كبار القادة الصينيين فسروا مرارا وتكرارا مثل هذه المبادرات الأمريكية على أنها غير صادقة أو حتى تهديد. والأمثلة كثيرة. ففي أعقاب مذبحه ميدان السلام السماوي عام 1989، أرسل الرئيس الأميركي جورج بوش الأب رسالة اعتذار إلى الزعيم الصيني دنغ شياو بينج يعرب فيها عن تصميمه على "إعادة العلاقات إلى المسار الصحيح" بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات ردا على حملة القمع الوحشية التي شنها الحزب الشيوعي الصيني. ومن المفترض أن بوش كان يعني استئناف العمل كحلفاء ضمنيين، مع قيام الولايات المتحدة بإسقاط العقوبات وتوفير التكنولوجيا والاستخبارات والوصول الاقتصادي إلى الصين. لكن دينغ لم يكن مقتنعا بذلك. وبدلاً من ذلك، كما أفاد الباحث (والمسؤول الحالي في مجلس الأمن القومي) راش دوشي، اعتقد دينغ أن الولايات المتحدة كانت "منخرطة بعمق" في "التمرد المضاد للثورة" وكانت "تشن حرباً عالمية بدون دخان أسلحة" للإطاحة بالحزب الشيوعي الصيني.

وبعد تسع سنوات، زار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بكين لتعزيز سياسة المشاركة الخاصة به، والتي تضمنت منح الصين وضع "الدولة الأكثر تفضيلاً" تجارياً دون معايير حقوق الإنسان المطلوبة عادة في "الاقتصاد غير السوقي"، وهي التسمية التي تطلقها الولايات المتحدة على الدول السابقة والولايات المتحدة و الدول الشيوعية الحالية. وفي بادرة حسن النية، أصبح كلينتون أول رئيس أميركي يعبر علناً عن "اللاءات الثلاث" فيما يتعلق بتايوان: لا استقلال، ولا صينان، ولا عضوية تايبيه في المنظمات الحكومية الدولية. ولكن بعد بضعة أشهر، حذر الزعيم الصيني جيانغ زيمين بيروقراطية السياسة الخارجية للحزب الشيوعي الصيني من أن "ما يسمى بسياسة المشاركة" التي تنتهجها واشنطن لها نفس هدف "سياسة الاحتواء: محاولة تغيير النظام الاشتراكي في بلادنا بدوافع خفية. وأكد جيانغ كذلك أن "البعض في الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لن يتخلوا عن مؤامرتهم السياسية لتغريب بلادنا وتقسيمه" وسوف "يمارسون الضغط علينا في محاولة لإرباكنا وإسقاطنا". و خلاصة القول هي أنه «من الآن فصاعداً ولفترة طويلة نسبياً، ستكون الولايات المتحدة خصمنا الدبلوماسي الرئيسي».



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وخلال العقد التالي، شجعت إدارة جورج دبليو بوش الصين على التحول إلى "صاحب مصلحة مسؤول" في النظام الدولي وأطلقت سلسلة من "الحوارات الاقتصادية الاستراتيجية" بين الولايات المتحدة والصين. وقامت إدارة أوباما بتوسيع تلك الحوارات لتشمل كافة القضايا الرئيسية في العلاقة وإصدار بيان مشترك يحترم "المصالح الأساسية" للصين - وكل ذلك سعياً إلى تحقيق "الطمأنينة الاستراتيجية". لكن القادة الصينيين لم يشعروا بالاطمئنان. وكما كتب الباحثان أندرو ناثان وأندرو سكوبل في عام 2012، بعد مراجعة المصادر الصينية: "يعتقد الصينيون أن الولايات المتحدة قوة رجعية تسعى إلى الحد من نفوذ الصين السياسي والإضرار بمصالح الصين". وعلى الرغم من أن القادة الصينيين رحبوا بالتكنولوجيا الأمريكية والوصول إلى الأسواق، فقد صدموا أكثر بالتهديدات التي فرضتها الولايات المتحدة على نظامهم، بما في ذلك وجودها العسكري الضخم في منطقتهم، وجهودها للتفاوض على كتلة تجارية عبر المحيط الهادئ كانت ستستبعد بكين، جيش المنظمات غير الحكومية الأمريكية التي تتدخل في الشؤون الداخلية للصين، والمرات العديدة التي أعلن فيها كبار المسؤولين الأمريكيين أن الغرض من المشاركة هو تحرير الصين. وكانت الذكريات السيئة، مثل قصف الولايات المتحدة لسفارة الصين في يوغوسلافيا عام 1999، حاضرة في أذهان قادة الحزب الشيوعي الصيني أكثر بكثير من الذكريات الجيدة - وهي ظاهرة نفسية شائعة في التنافس.

ويود مؤيدو إعادة الارتباط أن يروا واشنطن تشرح رغبتها في ضم الصين إلى نظام دولي محصلته إيجابية. لكن القادة الصينيين يفهمون عروض الإدماج الأميركية بشكل جيد تماماً، وربما أفضل مما يفهمه العديد من الأميركيين. لقد رأوا ما حدث عندما حاول الرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف دمج الاتحاد السوفييتي في النظام الغربي. وكما تنبأ دينغ، فإن فتح النافذة أمام "الهواء النقي" للمشاركة الأميركية سمح أيضاً بدخول "الذباب" في هيئة قوى سياسية تخريرية. ولمنع حدوث شيء مماثل في الصين، طور الحزب الشيوعي الصيني نظاماً رأسمالياً استبدادياً مصمماً لاستخلاص فوائد النظام العالمي المفتوح مع إبقاء الضغوط السياسية الليبرالية بعيدة. بالنسبة للأميركيين، تبين أن هذا كان أفضل ما وصل إليه: التكامل الصيني الجزئي الذي ساعد الحزب الشيوعي الصيني على تعزيز نفسه استعداداً لتنافس مستقبلي حول الحدود والقواعد الدولية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ويبدو أن هذا الصراع الملحمي أصبح في متناول اليد الآن. ومع تصميمه على عدم التعرض لمصير جورباتشوف، أو ما هو أسوأ من ذلك، أمضى الرئيس الصيني شي جين بينج وقته في السلطة في بناء حصن حول الصين وحوله. وتدعو استراتيجيته للأمن القومي إلى عكس الإصلاحات والتنازلات التي دمرت الحزب الشيوعي السوفييتي، ولكنها أدت أيضاً إلى إنهاء الحرب الباردة سلمياً. وإن التعزيز العسكري الضخم، وإعادة تأكيد سيطرة الحزب على كل مؤسسة، والحملة الملحمية لمنع الحزب الشيوعي الصيني من العقوبات: هذه ليست السمات المميزة لنظام مهتم بإعادة التعامل مع قوة عظمى ليبرالية. بل إنها بالأحرى علامات منبهة على دكتاتورية مظلومة تستعد لأسوأ السيناريوهات وأسوأها. . . اختبارات كبرى للرياح العاتية، والأمواج المتلاطمة، بل وحتى العواصف الخطيرة"، كما يحذر شي الآن رفاقه مرارا وتكرارا.

والسيناريو الأكثر ترجيحاً في السنوات المقبلة هو حرب باردة تستمر فيها الولايات المتحدة والصين في فصل قطاعاتهما الاقتصادية الاستراتيجية، والحفاظ على مواجهة عسكرية في شرق آسيا، وتعزيز رؤيتهما المتنافسة للنظام العالمي، والتنافس على إيجاد حلول لمشاكلهما. فالمشاكل العابرة للحدود الوطنية والحروب الباردة فظيعة ولكنها أفضل من الحروب الساخنة. وإن العديد من العلاقات التي تربط الولايات المتحدة والصين - وخاصة روابطهما الاقتصادية الكثيفة - تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن لديهما وتصبح ساحات جديدة للصراع. وبالنسبة لصانعي السياسات في الولايات المتحدة، قد يكون من الأفضل إيجاد سبل لإنشاء حواجز بين الجانبين بدلاً من محاولة جعلهما أكثر ترابطاً.

وإن الحرب الباردة لا تستبعد كافة أشكال التعاون. ففي نهاية المطاف، عملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معاً للقضاء على مرض الجدري حتى أثناء تنافسهما على الهيمنة. و تاريخياً، حافظت القوى العظمى المتنافسة، حتى تلك التي في حالة حرب، في كثير من الأحيان على بعض التجارة على الأقل في القطاعات غير الاستراتيجية والروابط المجتمعية مع بعضها البعض. ومن الممكن أن تستمر المحادثات الدبلوماسية، شريطة ألا تكون مسبقة بتنازلات مزعجة للاستقرار، لأنها تشير إلى الحلفاء والخصوم على حد سواء بأن الولايات المتحدة ليست عاجزة على الانقضاء على القوى العظمى. ومع ذلك، فإن الحرب الباردة تستلزم احتواء الولايات المتحدة للصين، وهي استراتيجية تختلف في ثلاث طرق أساسية عن إعادة الانخراط.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أولاً، يعطي الاحتواء الأولوية للردع والإنكار بدلاً من الطمأنة. وينبغي على الولايات المتحدة تهدئة الصين عندما تستطيع ذلك، ولكن ليس على حساب إضعاف قدراتها أو إرسال إشارات متضاربة حول عزم الولايات المتحدة بشأن القضايا الحيوية. فعلى سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة أن تنكر دعمها لاستقلال تايوان، ولكن يجب عليها أيضاً تسريع مبيعات الأسلحة إلى تايبيه، وتنويع وتقوية هيكل القاعدة الأمريكية في شرق آسيا، والتعبير من خلال وجود عسكري قوي في مكان قريب أن الهجوم الصيني على تايوان سيكون بمثابة هجوم صيني على تايوان. فقد قوبلت برد فعل أمريكي شديد. وبالمثل، يمكن للولايات المتحدة أن تقصر قيودها الاقتصادية على الصين على "ساحة صغيرة" من القطاعات، كما تهدف إدارة بايدن حاليًا إلى القيام بذلك، ولكن يجب عليها أيضاً تخزين الذخيرة، وخاصة الصواريخ المضادة للسفن، لتجنب ربط الضغط الاقتصادي بالعسكري. والإهمال - وهو المزيج القاتل الذي أشعل النار في طريق الإمبراطورية اليابانية إلى بيرل هاربور. ثانياً، يعمل الاحتواء على عكس نظام العصا والجزرة في المفاوضات الدبلوماسية. وفي حين تنطوي المشاركة على إغراء الخصم بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، فإن الاحتواء يبدأ من خلال بناء القدرات ثم ملاحقة الدبلوماسية من موقع القوة. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن بعض أعضاء إدارتي ترامب وبايدن اعتبروا تخفيض التعريفات الأمريكية من جانب واحد أو تأخير العقوبات على بكين علامة على حسن النية. ويتمثل النهج الأفضل في إجراء محادثات مع الحلفاء، كما حدث في اجتماع مجموعة السبع في مايو/أيار، لتعزيز كتلة اقتصادية وأمنية للعالم الحر للتحقق من الإكراه الصيني، ثم السعي بشكل جماعي لتسوية الحروب التجارية والتكنولوجية مع بكين.

ثالثاً، يقيس الاحتواء النجاح من خلال ما إذا كانت الولايات المتحدة تدافع بشكل فعال عن مصالحها وقيمها، وليس من خلال ما إذا كانت العلاقات الأمريكية الصينية ودية. ويزعم أولئك الذين يروجون لإعادة الارتباط أن المنافسة مع الصين استهلكت السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأن الولايات المتحدة تفتقر إلى رؤية للعالم تتجاوز ضرب بكين. لكن الولايات المتحدة تبنت نفس الرؤية لعقود من الزمن. ويسمى هذا النظام بالنظام الليبرالي، وهو نظام تجاري مفتوح يستطيع المشاركون من خلاله التجارة والازدهار في سلام دون خوف من ابتلاع الإمبراطوريات الانتقامية. وإنه النظام الذي جعل خروج الصين من الفقر ممكناً من خلال تهدئة اليابان ومنح الشعب الصيني قدرة غير مسبوقة على الوصول إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

والأسواق. وهذا هو النظام الذي طلب صناع السياسات الأميركيون من الصين مرارا وتكرارا المساعدة في دعمه. لكن الحزب الشيوعي الصيني أصبح بدلاً من ذلك يشكل تهديداً خطيراً لهذا النظام بمطالباته الإقليمية العدوانية، ونزعتة التجارية المتفشية، ودعم وحشية روسيا في أوكرانيا. ويدعو بعض المدافعين عن إعادة الارتباط إلى التضحية بجوانب من النظام - قواعد التجارة الدولية، وقوانين حقوق الإنسان - لتحسين العلاقات مع الصين. بل إن البعض يقترح تقديم تنازلات بشأن الحدود الدولية والوصول إلى الممرات المائية في شرق آسيا. وإن سياسة الاحتواء من شأنها أن تفعل العكس من خلال الإصرار على أن الصين تتنازل عن أهدافها الرجعية، وإذا رفض الحزب الشيوعي الصيني، فإن قبول حقيقة مفادها أن النظام الليبرالي لن يدور حول شراكة وثيقة بين الولايات المتحدة والصين في أي وقت قريب.

وقد يبدو الاحتواء في البداية هداماً لأن زعماء الصين سوف يصرخون بالغضب المعهود في دبلوماسية "الذئب المحارب". لكن في بعض الأحيان، توفر السياسة التي تبدو أكثر مشحونة بالمخاطر على المدى القريب أفضل فرصة لتحقيق سلام دائم - والسياسة التي تبدو أكثر أماناً في الوقت الحالي قد تكون كارثية على المدى الطويل. إن إعادة الانخراط، وهي مسار وسط حكيم بين الاسترضاء والاحتواء، قد تكون الأكثر خطورة على الإطلاق لأنها لا تلبّي المطالب الصينية ولا تردع بكين عن أخذ ما تريد بالقوة. وبما أن القادة الصينيين ينظرون مراراً وتكراراً إلى عروض الولايات المتحدة للمشاركة باعتبارها احتواءً خفياً، فإن الخيار الذي تواجهه الولايات المتحدة ليس بين المشاركة والاحتواء، بل بين شكل من الاحتواء وديع ومتقلب، لكنه لا يزال استفزازياً، ونسخة واضحة وحازمة تحتوي على بعض الشيء على الأقل. الأمل في ردع العدوان الصيني.

ثم، بالطبع، هناك الاستسلام. ويمكن للولايات المتحدة أن تتجنب الصراع مع الصين، على الأقل في المدى القصير، من خلال الاعتراف بمطالبات الصين الإقليمية وسحب القوات الأمريكية من شرق آسيا. قليلون هم من يؤيدون مثل هذه التنازلات المتطرفة. لكن جزءاً مما يجعل حجة المشاركة مقنعة هو الافتراض الضمني بأنه إذا فشل التواصل، فإن الولايات المتحدة يمكنها دائماً الضغط على زر إعادة الضبط، ومنح الصين مجال نفوذ، والخروج سالماً نسبياً. ويذهب التفكير إلى أنه من الأفضل استيعاب الصين والمخاطرة بالاسترضاء بدلاً من احتوائها والمخاطرة بالحرب.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لكن مشكلة الاستسلام هي أن المطالب الصينية لا يمكن تلبيتها من قبل الولايات المتحدة وحدها. ولإسعاد الحزب الشيوعي الصيني، يتعين على تايوان أن تقبل استيعابها من قبل دكتاتورية وحشية، ويتعين على الدول المجاورة أن تستجدي بكين للحصول على إذن بالمغامرة خارج سواحلها. لا شيء من هذا مرجح، ولهذا السبب فإن النتيجة الأكثر ترجيحاً لخفض التخندق الأميركي لن تكون انتقالاً سليماً إلى الهيمنة الصينية السلمية، بل الفوضى العنيفة. فاليابان مسلحة بالكامل؛ وهناك الاختراق النووي من قبل سيول وتايبيه وطوكيو؛ وتزايد جرأة كوريا الشمالية ليس سوى المخاطر الأكثر وضوحاً. والأقل وضوحاً هي التأثيرات غير المباشرة المحتملة، مثل انهيار سلاسل التوريد الآسيوية والتحالفات الأمريكية في أوروبا، والتي قد لا تنجو من صدمة رؤية الولايات المتحدة تخلق فراغاً أمنياً تملأه الصين.

وربما يتمكن الأميركيون من النجاة من العاصفة الناتجة عن الأمان في نصف الكرة الغربي، لكن تاريخ الحربين العالميتين يشير إلى أنهما سوف ينجران في النهاية إلى الدوامة الأوراسية. وكحد أدنى، ستحتاج الولايات المتحدة إلى تسليح نفسها حتى الأسنان للتحوط ضد هذا الاحتمال - وكذلك ضد احتمال وجود عملاق صيني يضع أنظاره على الأراضي الأمريكية في غرب المحيط الهادئ بعد اجتياح شرق آسيا. وفي كلتا الحالتين، ستعود الولايات المتحدة إلى حيث بدأت - أي احتواء الصين - ولكن من دون حلفاء، أو سلاسل توريد آمنة، أو قوات منتشرة في المقدمة، أو قدر كبير من المصداقية. وللتعويض، قد تضطر الولايات المتحدة إلى التحول إلى دولة حامية، مع تآكل ثروتها وحرقاتها المدنية بسبب العسكرة المتهورة.

وقد يكون الاستسلام يستحق المحاولة إذا كان البديل الوحيد هو حرب ساخنة كارثية أو حرب باردة لا نهاية لها ومعيقة مالياً. ولكن هناك من الأسباب ما يدعوننا إلى الأمل في أن يكون احتواء الولايات المتحدة للصين بمثابة محطة مؤقتة نحو مستقبل أكثر إشراقاً. فخلال الحرب الباردة الأصلية، كان الاحتواء مصمماً لمنع التقدم السوفييتي إلى أن أدت نقاط ضعف النظام الشيوعي إلى استنزاف قوة موسكو وإجبار السوفييت على تقليص طموحاتهم بشكل جذري. وينبغي أن يكون هذا هو نفس الهدف بالنسبة للصين اليوم، وقد لا يستغرق الأمر أربعة عقود من الزمن لتحقيق هذه الغاية. وإن محركات صعود الصين بدأت تتعثر بالفعل. وإن تباطؤ النمو، وارتفاع الديون، وعدم الكفاءة الاستبدادية، وهروب رؤوس الأموال، والبطالة بين الشباب، وتقلص عدد السكان، كل ذلك يؤثر سلباً على القوة الوطنية الصينية الشاملة. لقد صنع للحزب الشيوعي الصيني أيضاً أعداء قريبين وبعيدين.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ويعمل العديد من جيران الصين على تعزيز جيوشهم، وتفرض الاقتصادات الكبرى، بقيادة مجموعة السبع، التي تسيطر على أكثر من نصف مخزونات العالم من الثروة، مئات من الحواجز التجارية والاستثمارية الجديدة على بكين كل عام. وقد اكتسبت الصين حسن النية في جميع أنحاء الجنوب العالمي من خلال تقديم أكثر من تريليون دولار من القروض لأكثر من 100 دولة. لكن معظم هذه القروض سوف تستحق في عام 2030 تقريبا، ولن يتم سداد الكثير منها. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لدولة مثقلة بالكثير من الالتزامات وتواجه الكثير من المنافسين أن تستمر في التنافس مع قوة عظمى وحلفائها الأثرياء. و لا تحتاج الولايات المتحدة إلى احتواء الصين إلى الأبد، بل لفترة كافية للسماح للاتجاهات الحالية بالتطور. وإذا حدث ذلك فإن حلم شي في الهيمنة الصينية سوف يبدو بعيد المنال، وقد يشعر خلفاؤه بالاضطرار إلى معالجة الركود الاقتصادي والحصار الجيوسياسي الذي تعيشه البلاد من خلال الاعتدال الدبلوماسي والإصلاح الداخلي.

وفي غضون ذلك، لا ينبغي أن يؤدي الاحتواء بالضرورة إلى صراع عنيف. وقد تؤدي المنافسة إلى انخراط الولايات المتحدة والصين في سباق تكنولوجي يدفع حدود المعرفة الإنسانية إلى آفاق جديدة ويخلق حلاً مبتكرة للمشاكل العابرة للحدود الوطنية. وقد يعني ذلك أيضاً أن يقوم الخصمان بإنشاء كتل سلمية داخلية من الدول ذات التفكير المماثل، والتي يستخدمان فيها وسائل غير عنيفة، بما في ذلك تقديم المساعدات، لمحاولة كسب القلوب والعقول وتوسيع نفوذهما على الهوامش. وقد لا يكون هذا النوع من التنافس سيئاً للغاية بالنسبة للعالم، ومن المؤكد أنه سيكون أفضل من حروب القوى العظمى التي ميزت معظم التاريخ الحديث. وإن حلم "عالم واحد" في نظام دولي واحد متناغم قد يكون مستحيلاً في الوقت الحالي، ولكن هذا لا يستبعد العلاقات السلمية، وإن كانت متوترة، بين نظامين متنافسين. وسوف ينطوي احتواء الصين في تلك المنافسة على مخاطر وتكاليف شديدة، ولكنه أفضل وسيلة لتجنب صراع أكثر تدميراً.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



[hcrsiraq](https://www.facebook.com/hcrsiraq)



[hcrsiraq](https://www.twitter.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

